

بقلم : الشيخ وصي مظهر النحوي

مشروع قانون تطبيق الشريعة وربطه بالاجماع الكلي

إن المسلمين في باكستان على مختلف طبقاتهم

آنذاك.

ومجموعون على ضرورة تطبيق الشريعة في البلاد ، ومن مقتضيات الايمان واساسياته ان يحتكم المسلم الى شريعة الله ويخضع لها في جميع شئون حياته الا ان المسلمين اختلفوا فيما بينهم حول مشروع قانون تطبيق الشريعة في الماضي ويمكن الخلاف حوله في المستقبل وذلك لان مشروع تطبيق الشريعة لا يرادف الشريعة بنصها وفصلها وانما هو مشروع من وضع البشر فيمكن ابداء المعارضة حول بعض مواده وترتيبها وبعض الجمل والبند الواردة فيه مثل سائر القوانين التي وضعها البشر في شتى المجالات بل انه حصلت هذه المعارضة فعلا فالمشروع الذي قدم صيغته الشيخ سميع الحق والقاضي عبد اللطيف في مجلس الشيوخ فيما مضى كان تعارضه فرق عديدة مثل الشيعة وأهل الحديث وكانت المعارضة من هؤلاء شديدة. كما ان بعض علماء البريلوية كانوا ايضا يعارضونه . وان بعض القانونيين والخبراء كانوا ايضا يعتبرون بعض مواده متعارضة مع دستور البلاد كما انه لم يكن يتمتع بالشمولية والاحاطة، ولكنه بقي مطروحا للنقاش والحوار والدراسة من قبل لجان عديدة ولمدة خمس سنوات جرت خلالها مناقشات حرة عبر شتى وسائل الاعلام والصحافة والمنابر المختلفة وتمكن مناصرة من اقناع المعارضين وتعديل النواحي التي كانت موضع الخلاف وعلى ضوء ذلك اجاز مجلس الشيوخ بالاجماع الا ان حكومة (حزب الشعب) الاخيرة لم تطرحه امام الجمعية الوطنية للمصادقة عليه ، فكانت محل الطعن والاحتجاج من قبل التحالف الديمقراطي الحاكم الآن وانتقدتها بشدة

وبعد اقالة تلك الحكومة ورئيستها (بينظير بوتو) وما ان المشروع لم يتم اقراره من قبل الجمعية الوطنية فقد انتهى مفعول موافقة مجلس الشيوخ عليه حسبما ينص عليه دستور البلاد الا ان مناصري المشروع طرحوه في مجلس الشيوخ مرة اخرى وبعد ادخال التعديلات والتحسينات التي تجعله يخرج في صورة أفضل واحسن من ذي قبل حيث انهم استفادوا هذه المرة من مرسوم تطبيق الشريعة الذي كان اصدره الشهيد الرئيس ضياء الحق والذي جاء اصداؤه بعد ان وافق عليه العلماء من اكثر من ٢٢ اتجاهًا والخبراء القانونيين ووزارة الشؤون البرلمانية والقانونية ومجلس الفكر الاسلامي .

وهذا المشروع هو الذي يريد مناصروه طرحه على الجمعية الوطنية الا ان السؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا هذا التباطؤ في طرحه على الجمعية ؟

ويرد على هذا السؤال رئيس الوزراء بانه يرى من الضرورة تحصيل الاجماع الكلي بشأنه ، لذا فهو يتردد في طرحه لحين الحصول على مثل هذا الاجماع . وقد شكل رئيس الوزراء لجنة برئاسة الشيخ عبد الستار نيازي لتحقيق هذا الهدف، وكان تشكيل مثل هذه اللجنة موضع الاشادة والاطراء من قبل كل طبقة ودائرة من دوائر وطبقات الشعب . وقامت اللجنة بتقديم تقريرها وتوصياتها الى الحكومة وعلى رغم ذلك لم تطرحه الحكومة على الجمعية الوطنية فلماذا ؟ هل هذا

وتعترض بعض الدوائر عليه من جهة ان المشروع يسلب من البرلمان حقه في التقنين والتشريع وذلك لانه يعطي الحق للمحاكم لاصدار احكامها حسب الشريعة ، ولو ان البرلمان وضع قانونا فان المحاكم تحكم حسبها الا انه لولم يتمكن من وضع القانون حول اية قضية فانها تحكم بمقتضى الشريعة من تلقاء نفسها وتكون ملزمة باصدار الحكم الذي يتوافق مع الشريعة . والامر الذي يبدو جليا ان هذا لا يسلب حق البرلمان في سن القوانين ووضعها ، اما بالنسبة لاعطائه حق التشريع المناوئ للشريعة فهذا مما لا يمكن ان يعطى لبرلمان في بلد اسلامي ، وهذا ما ينص عليه دستور البلاد قبل ان ينص عليه مشروع قانون تطبيق الشريعة .

وهناك اعتراض آخر لا يستحق اي نوع من الاهتمام او الوقوف عليه مفاده ان مشروع يسلب المرأة حقوقها في حين ان المشروع ليس فيه اي شيء من هذا النوع ، ان هذا الاعتراض يأتي من قبل بعض النساء المتفريات ولكنهن لا يستطعن يدعمنه باي اساس من الحجج والدليل ، وتجري الآن محاولات اعادة تخصيص بعض المقاعد في البرلمان للنساء من خلال ادخال التعديل في الدستور ليقفن في وجه تطبيق الشريعة .

والامر الأخير هو انه لماذا تثار جميع هذه الاعتراضات خارج البرلمان ؟ في حين ينبغي ان يطرح المشروع في البرلمان واذا كان هناك اي حاجة للتعديل فيه لحصول (الاجماع الكلي) عليه فيطرح مثل هذا التعديل في البرلمان وتدرسه اللجان الدائمة في البرلمان ومن ثم تستحصل الاجماع الكلي عليه . وفي حالة اعتراض بعض اعضاء الجمعية على بعض مواد المشروع فيمكن ازالة هذا الخلاف من خلال التصويت في الجمعية

يعني ان اللجنة لم تتمكن من اداء واجبها بصورة مرضية ، واذا كان الامر كذلك فينبغي على رئيس الوزراء ان يبذل بجهده مرة اخرى لتحقيق هدف (الاجماع الكلي) ، ولكن الشعب لم يسمع بمثل هذه المبادرة منه .

ان الشعب لا يعرف عن حقيقة الاعتراضات التي توجه ضد المشروع ، الامر الذي يخلق الشبهات في اذهانه ويزيد من قلقه تجاه حكومة التحالف .

ان الشيء الأكثر غرابة ضمن الاعتراضات الماثرة حول المشروع هو ما جرى على لسان "بيرباكارا" احد السياسيين المعروفين باطلاق تصريحاته في صورة الفكاهات ويقول ان اقرار هذا المشروع يعني

الغاء دستور البلاد بأسره وتغيير نظام الحكم تماما ، مع انه يعرف جيدا ان اي قانون من القوانين الموضوع لا يعني الغاء الدستور أو المساس به .

وانما يعني الغاء بعض مواد فقط بواسطة التعديلات الدستورية التي يحدد الدستور اجراءاتها ، وعلي سبيل الافتراض لو كان هناك مادة تتعارض مع دستور البلاد فيمكن اخراجها مسبقا وحتى لو بقيت كما هي فانها لا تكون محل التنفيذ وتعمل المحاكم على الغائها كما هو المتبع .

وهناك اعتراض آخر يحيطه الغموض وهو ان المشروع يفرض سيادة لاتجاه فقهي معين على آخر ومن ثم يؤدي الى التعريض بالمذاهب الفقهية الاخرى .

ان السبب الاساسي لهذا الاعتراض تنسب الصيغة الاولى للمشروع والتي طرحت اولاً في مجلس الشيوخ ، ولكن يبدو ان موجهي هذا الاعتراض لم يطلعوا على الصيغة الحالية للمشروع فهي تنص على سيادة القرآن الكريم والسنة النبوية فقط ، وليس هناك اي نوع من الكلام حول سيادة اتجاه دون الآخر .

والخضوع لحكم الاغلبية حسب الاجراءات المتبعة في مثل هذه الحالة . ولكن لا ينبغي ابدا تأجيل عملية تطبيق الشريعة في البلاد لأمد غير محدد تذرعا بالشبهات التي لا تقوم علي ارض صلبة من الواقع من قبل الاقلية واعطائها حق الفيتو لحكم الاغلبية . وقد مضى حوالي نصف قرن علي انشاء باكستان ولم يتم تطبيق الشريعة في البلاد عبر جميع تلك المحاولات التي تبذل لتأجيلها .

علاقة بين امريكية تحكم بعدم صحة ٨٠٪ من الانجيل

جريدة نوس انجلز الأمريكية = الإثنين ٢٠ الربيع " أنار " ١٩٩١ء

انتهى اجتماع العلماء الإنجيليين بعد ست سنوات على التصويت بعدم صحة الانجيل ان علقته البحث انتهت في يوم الأحد بعد ست سنوات من دراسة السيد المسيح والتصويت على ما قاله وحكمت هذه الحلقة الدراسية بعدم صحة ٨٠٪ من الكلمات المنسوبة اليه في الانجيل وانتهوا على انه نبي حكيم ويتكلم بالأمثال ويبدل بالحكم ان العلماء المؤتمرين في المؤتمر الذي حصل في سونوما صوتوا ضد كل الكلمات الواردة عن السيد المسيح في انجيل يوحنا وخاصة القول " ان الله احب هذا العالم بحيث ان الله قتل ابنه الوحيد "

وقد تشكلت اللجنة المؤلفة من ٢٠٠ عضوا من جمهور علماء الانجيل لترد على الآراء التي تتحسك بحرفية الانجيل ولكنها اشارت الجدل منذ اجتماعها الأول في عام ١٩٨٥م وتبرهن الانجيليون الذين يظهرون على شاشات التلفزيون بانهم يقومون بعمل الشيطان وكانت اللجنة تجتمع مرتين في العام ، إما لدراسة اناجيل معينة او أنواع من اقوال المسيح معتمدين في ذلك على دراسات سابقة او دراساتهم الخاصة

ان مؤلفي الانجيل قد طرأ تخيلا زهم لدراسة اقوال المسيح وتبين انه ليس القائل لها بالضرورة وقد اشترك حول ٢٠ عالم مشهور من عدد من الجامعات والكليات واللاهوتية في الاقتراع وكانت النتيجة هي ذاتها التي ينادي بها من هم خارج دوائر الاصوليين والانجيليين الخ

(مأخوذ من جريدة الدعوة الاسلامة " التي تصدر من طرابلس ٢٥ من رمضان ١٤١١هـ)